المؤسسة العسكرية في الدولة المدنية

(٢-٣)

محسن خصروف

بين الليبرالية والاشتراكية:

أدى تزايد انتشار التدخل السياسي للعسكريين في مجتمعات العالم الثالث إلى حفز اهتمامات الباحثين في العلوم الاجتماعية، بمختلف تفرعاتها ،فاتجه بعض من العلماء والباحثين إلى دراسة وتحليل وتفسير تلك الظاهرة التي تجاوز تأثيرها المحيط الذي ظهرت فيه ليمتد إلى العلاقات الدولية التي أثرت وتأثرت بالظاهرة موضوع البحث.

وفي خضم الاهتمام العلمي بالظاهرة العسكرية برز العامل الأيديولوجي في تفسيرات التدخل العسكري في الشئون السياسية، وتراوحت التفسيرات بين القبول الهادف إلى توظيفها في تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية معينة ،والرفض القائم على تعارض تفشي هذه الظاهرة مع مصالح اقتصادية وسياسية أخرى.

ولا شك- كما يقول مجدي حماد: ((أن الاختلافات حول تفسير التدخل العسكري يعتبر أمراً طبيعياً، لأن التفسير هنا ينصب على ظاهرة سياسية واجتماعية من الطراز الأول، لها تأثيراتها الكاسحة على المستويين الداخلي والخارجي بالنسبة لأي مجتمع تقع فيه، ليس ذلك وحسب، بل إن التفسير في هذه الحالة يتركز حول جوهر الظاهرة السياسية- الاجتماعية، حيث يتناول ظاهرة الصراع على السلطة في أكثر تعبيراتها عنفاً)).(٧)

وقد يبدو في هذا الصدد ،وعلى المستوى النظري البحت ،أن التفسيرات قد تأثرت ،عموماً ،إما بالفكرة الليبرالية التقليدية المعادية للنزعة العسكرية، أو بفكرة الدفاع عنها كقوة محفزة للتنمية الاقتصادية التي تأثرت بدورها بالاتجاه الاشتراكي الذي تطور من ازدراء التدخل العسكري إلى القبول بإدماج القوات المسلحة في تكوين المجتمع الاقتصادي - الاجتماعي كقوة منتجة ومشاركة في الحكم ومحاربة في وقت واحد، خاصة وأن منتسبي القوات المسلحة في الدولة الاشتراكية ينحدرون في الأساس، كما يقول بعض الباحثين، من كادحي الشعب العامل، الذين لا تتعارض مصالحهم مع مصالح المجتمع،)٨(إلا أن خبرات العالم الثالث الذي ظل وما يزال رهنا للاستقطاب الدولي، قد أثبتت غلبة العامل الأيديولوجي في تفسير الظاهرة العسكرية.

فعلى مستوى المعسكر الرأسمالي برز التناقض والازدواجية في النظر إلى الظاهرة العسكرية والتعامل معها. ففي حين تتباهى النظم السياسية الرأسمالية بأنها قد أحدثت ثورات في مجال الاحتراف العسكري. ووضعت المؤسسة العسكرية تحت السيطرة الفعلية للحكومات المدنية. ونُظرا إلى تدخل العسكريين في السياسية - كما يشير أنور عبد الملك - باعتباره شذوذاً بالنسبة للحالة السوية التي تعطي المكانة الأولى في هذا الشأن للمجتمع المدني الذي يوصف بأنه ذو وجهة ديمقراطية علمانية تعددية سلمية) ٩»(في نفس الوقت التي تتباهي فيه النظم الرأسمالية بذلك على مستوى بلدانها ،فإن مواقفها، كذلك مواقف بعض منظريها، قد اتسمت بالازدواجية إزاء الدور السياسي العسكري في مجتمعات العالم الثالث.

والاتجاه الرئيسي للأيديولوجية الرأسمالية - من خلال آراء بعض مفكريها -يقوم على اعتبار القوات المسلحة في العالم الثالث» قوة ثورية ساهمت في عدم تفكك النظام السياسي، وحالت دون وقوع بعض البلدان فريسة للسلطة الشيوعية ،وقوة تؤمن الاستقرار، وتعمل على التحديث والدفاع عن المطالب الشعبية وتوفير فرص العمل والتأهيل المهني)١٠.»(

وقد اتجهت بعض الدراسات الغربية إلى معرفة خصائص العسكريين الذين ينتزعون السلطة السياسية من المدنيين، وكذلك معرفة مهاراتهم التنظيمية والإدارية، والأسباب التي توصلت بموجبها الحكومات العسكرية إلى تعزيز التطور الوطني في بعض البلدان، في حين مارست دوراً مؤخراً في البعض الآخر)١١. (

ومن الواضح في ضوء ما سبق، أن المقصود بتلك الصفات الثورية، التحديثية، هي الجيوش التي اتجه الضباط الانقلابيون فيها إلى الارتباط بالمعسكر الرأسمالي الذي برعت أجهزته الاستخبارية في تدبير الانقلابات العسكرية، التي عادة ما استهدفت الأنظمة الوطنية التي نهجت نهجاً معادياً للاستعمار العالمي وركائزه في العالم الثالث، وكذلك حركات التحرر الوطني بمختلف أشكالها التنظيمية والأيديولوجية، بما فيها التنظيمات البورجوازية ذات التوجه الوطني الاستقلالي الجاد، وذلك بهدف جر مجتمعات العالم الثالث إلى التبعية المطلقة للاحتكارات العالمية، وخلق طبقات طفيلية تكون بمثابة الوكيل الدائم لتلك الاحتكارات وهو أمر تحقق في اندونيسيا عام١٩٦٥ م ضد نظام سوكارنو، الذي اتجه نحو اليسار، وغانا عام ١٩٦٦م ضد نظام « نكروما « المعادي للاستعمار وفي السودان عام١٩٥٨ م بهدف ضرب القوى الاجتماعية الجديدة ، وفي سوريا عام١٩٦١ م والذي ترتب عليه انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة × ، وغير ذلك من الانقلابات التي صبت كلها في سلة المصالح الاستعمارية الرأسمالية في أكثر من منطقة من العالم الثالث، وخلقت نظماً مشوهة تم من خلالها مسخ عملية التطور الاجتماعي بشكليها الرأسمالي الوطني والاشتراكي.

أما الجيوش، والحكومات العسكرية التي تمارس دوراً مؤخراً وفق الاتجاه الرأسمالي، فإنها تلك الحكومات التي اتجه قادتها إلى محاولة تحرير بلدانهم من التبعية، من خلال نهج استقلالي في العلاقات الدولية، كما اتجهوا نحو السيطرة على الثروات الوطنية، والعمل بشكل أو بآخر على إرساء أسس للعدل الاجتماعي - بغض النظر عن حجم وفعالية تلك المحاولات التي تعني أول ما تعني بالنسبة للقوى الاحتكارية العالمية اقتطاع جزء من ثروات تعودت على نهبها حقباً طويلة من الزمن.

وفي هذا يمكن تصنيف ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢ م في مصر على أنها واحدة من التدخلات العسكرية التي أثرت سلباً على مصالح الاستعمار العالمي واتجهت نحو تمصير الثروات الوطنية، وعززت ذلك بنهج استقلالي تجاوز مداه المستوى المحلي العربي، إلى الإسهام المباشر في تأسيس منظومة عدم الانحياز التي أصبحت تضم معظم بلدان العالم الثالث، الأمر الذي يعطي معنى واضحاً لكل ما تعرضت له مصر من مؤامرات دولية وحروب منذ وضحت ملامح الاتجاه الرسمي نحو تعديل هيكل السلطة من أجل إقامة مجتمع حديث مستقل وصناعي، وهو أمر لم يتحقق إلا من خلال إلغاء بعض أشكال الملكية، والاتجاه نحو الإصلاح الزراعي وتدعيم ملكية الدولة واستبعاد نفوذ القوى التقليدية من قمة السلطة السياسية، والاستعانة بالإداريين والفنيين من القطاعين العسكري والمدني الذين يؤيدون هذا الاتجاه)١٢. (

وفي مقابل الموقف الرسمي، الرأسمالي - المزدوج والمتناقض - اتسم موقف المعسكر الاشتراكي منذ بداية النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين من الدور السياسي لجيوش العالم الثالث بقدر من الاتساق مع موقف الدول الاشتراكية ذاتها من مؤسساتها العسكرية، بعد أن كانت دوله وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي قبل انهياره تعادي التدخل العسكري في الشئون السياسية، كما هو الحال في الموقف غير الودي من ثورة يوليو١٩٥٢ م في مصر قبل عام١٩٥٥ م.

فقد اتجهت الحكومات الاشتراكية في ظل نظام الحزب الواحد إلى تسييس المؤسسة العسكرية، وأعطي في هذا الشأن اهتماماً واسعاً للتربية السياسية المفعمة بالروح الطبقية المعادية للرأسمالية والانقياد الحديدي للحزب الحاكم الذي فتحت أبواب العضوية فيه لمنتسبي القوات المسلحة، وتم الربط بين الإعداد القتالي والالتزام العقائدي، كشرطين متلازمين لتحقيق التفوق العسكري، وحرصت النظم الاشتراكية على إشراك القوات المسلحة في العملية الإنتاجية في مجالات متعددة، وأعدت بعض الصناعات العسكرية لتكون صالحة لإنتاج وسائل الحرب والمواد الغذائية، ونبذت تماماً فكرة الاحتراف باعتبار أن الجيوش المحترفة هي أداة قهر طبقي تحت سيطرة الطبقة الحاكمة، واستبدلت الصين - مثلاً - مفهوم الاحتراف بمفهوم « الجندي المواطن) CITIZEN SOLDIER « الذي يتفانى في خدمة الشعب العامل ويقاتل الأعداء الخارجين بروح لا يمكن مقاومتها)١٣. (

وفي إطار هذا النهج جاء موقف المعسكر الاشتراكي من الدور السياسي للقوات المسلحة في العالم الثالث، فاتجهت حكومات الدول الاشتراكية نحو دعم الحكومات العسكرية ذات الطابع التقدمي، المعادية للاستعمار في الوقت الذي وقفت فيه موقفاً معادياً من الحكومات العسكرية الرجعية الموالية للغرب الرأسمالي.

ويرجع موقف حكومات الدول الاشتراكية من التدخلات العسكرية ذات الطابع التقدمي إلى أنها - الحكومات الاشتراكية - تعتبر أن الجيش في بعض البلدان النامية، يلعب، كما يشير» ديمتري فولكوجنوف « دوراً تقدمياً، ويبادر باتخاذ إصلاحات اجتماعية واقتصادية وثقافية، ويشجع تأسيس الديمقراطية ويعلي من شأنها)١٤» (

كما أن موقف حكومات الدول الاشتراكية من الانقلابات العسكرية الرجعية يرجع - وفق نفس المصدر - إلى : « أن الجيش أصبح، في بعض البلدان، الدعامة الأساسية للديكتاتوريات العسكرية الأوليجاركية التي تصادر حقوق الشعب الديمقراطية وحرياته الأساسية، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى عدد من بلدان أمريكا اللاتينية. مثل الأرجنتين وكذلك بعض دول أفريقيا مثل الكونغو وغانا وغيرها، حيث فرضت الديكتاتورية العسكرية سلطتها بعد الانقلاب على الحكومتين الثوريتين فيهما)١٥(كما سنبين لاحقاً.

وعلى الرغم من أن دول المعسكر الاشتراكي لم تتورط في التخطيط المباشر للانقلابات العسكرية في العالم الثالث، وهو ما أتقنته، كما سبقت الإشارة الدول الرأسمالية،وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية من خلال وكالتها الاستخبارية السيئة السمعة الـ (سي أي إيه) فإن الدعم الذي حظي به العسكريون الذين وقفوا موقفاً مناوئاً للغرب الرأسمالي قد جاء ضمن الاتجاه العام للدول الاشتراكية إزاء الدول الرأسمالية، أي في إطار ما سمي بالحرب الباردة.

ولا يعني هذا أنني أقلل من أهمية وجدية، الدغم الذي بذلته دول المعسكر الاشتراكي لمجتمعات العالم الثالث والذي شمل جوانب مختلفة أهمها الجانبين الاقتصادي والثقافي والشق التعليمي منه على وجه الخصوص.

أن ما أعنيه هنا بالضبط هو طبيعة أو مضمون التعامل الذي تم بين المنظومة الاشتراكية وكان على رأسها الاتحاد السوفيتي وبين الحكومات التي كان للمعسكرين هيمنة عليها أو الحكومات العسكرية الصرفة التي وقفت ضمن الخط العام المعادي للهيمنة الاستعمارية الرأسمالية في العالم الثالث.

من السبت إلى السبت

الوحدة .. والتداول السلمي للسلطة

أحمد الاكوع

■ .. اليمن عبر التاريخ عاشت إما موحدة أو ممزقة وخلال أحد عشر قرنا لم تتوحد خلال هذه الفترة غير ثلاث مرات لقد قدمت طلائع الأئمة العلويين إلى اليمن قبل أحد عشر قرنا تريد أن تنجو بنفسها من العذاب الشديد الذي كانت تلقاه في بغداد .. والتاريخ يطلعنا على مدى القسوة في التعامل بين العباسيين والعلويين والتي كانت قد بلغت حد رمي العلويين أحياء في الآبار التي لا يجدون منها منفذا أو بناء الجدران عليهم أحياء هم وآباؤهم فاتسمت نفسيات من نجا منهم بالحقد المرير على الوجود والقسوة على كل من يقع في أيديهم ممن يعترض سبيلهم.

وفي هذه الأثناء كانت اليمن خاضعة لحكومة موحدة بل كان السهل يخضع لحكومة والجبل لأخرى والاثنان في حال صراع ومناوشات دائمة ولم يكن الوعي السياسي عند الأئمة حينذاك بقادر على أن يتخطى هذه الحدود فلجأوا إلى تجنيد هؤلاء الشيعة المناصرين من أجل فرض السيطرة على بقية المناطق بالقوة وحد السلاح ولم تقدر البلد في ظل تلك الظروف أن تتوحد كلها في ظل حكومة مركزية غير ثلاث مرات كما اسلفنا في مقدمة هذا المقال ولم تكن ليطول بها الأمر إلا ريثما تعود للتمزق من جديد .. وإذا ما تم التوحيد والسيطرة المركزية فإن أسلوب الحكم يكون مطبوعا بالميراث الأصيل وهو تحكم الجهة التي تستطيع السيطرة على بقية الجهات واحتكار السلطة دون الآخرين ومعاملتهم معاملة العدو المنكسر.

ونحن نلاحظ اليوم في ظل الوحدة اليمنية والنظام الجمهوري الديمقراطي والتداول للسلطة تداولا سلميا وهو ما لم تصل إليه اليمن في الماضي وهذه الوحدة هي وحدة عظيمة ومباركة ولم تتحقق إلا بعد نضال طويل وجهاد مستمر .. لذلك فمن الواجب على كل يمني غيور على وطنه أن يحافظ على هذه الوحدة في الحاضر والمستقبل وكل شيء يهون على الإنسان إلا الوحدة فهي بمثابة الروح من الجسد .. وللعلم والإحاطة أن العهد المتوكلي كان قد دام ٤٤ عاما هو آخر ما وصل إليه نظام الحكم المتعصب في اليمن من لطف وتهذيب في التعامل مع المواطنين وتوجيه العلاقات فيما بينهم وكما هو معروف استهل العهد المتوكلي أعماله بتسيير مجموعات من قبائل الشمال نحو الجنوب للاستيلاء على المراكز فيها والقيام بجباية الزكاة والمحافظة على الأمن وجعل على رأس هذه القبائل أشخاص من المتعصبين للسلالة الهاشمية المؤمنين بحقهم المقدس في الاستئثار بالسلطة والحاقدين على الذين لم يتعصب أحدهم قبل مئات السنين لهذا الحق.

شعر

■ الشهيد الزبيري يصور حالة الشعب والعسكر في عهد الإمامة

فالجيش يحتل البلاد وماله
في غير أكواخ الضعيف مقام
يسطو وينهب ما يشاء كأنما
هو للخليفة معول هدام

كلنا ضد الإرهاب

عبدالله بجاش

■ المتأمل للعمليات الإرهابية الأخيرة والتي استهدفت مواقع عسكرية ونقاط إمنية في كل من المكلا وأبين وشبوة ورداع ولحج من المؤكد أنه سوف يستنتج أن المؤامرة كبرى تتجه نحو تمزيق الوطن من خلال اضعاف قدرات القوات المسلحة والأمن وبث الرعب في أوساط المجتمع وزعزعت الأمن والاستقرار خاصة وأن تلك الأعمال الإرهابية البشعة نفذت في الوقت الذي تعاني الدولة حالة من الارتباك الناجم عن الأزمة السياسية التي عصفت باليمن .. لكني أقول لتلك الفئة الضالة والتي تحلم من خلال عملياتها الإرهابية بإقامة إمارة إسلامية في اليمن أنها تحلم ،،، ومن يتخذ الإرهاب سلاحاً مسموماً لضرب الوطن فهو يحلم أيضاً لأن اليمنيين بكل فئاتهم الأمنية والعسكرية سيكونون له بالمرصاد .. لأن ما ارتكب من عمليات إرهابية بشعة جعلت الصدمة والغضب والحزن مزيجاً أصابت كل اليمنيين في الداخل والخارج عندما صارت الدماء انهاراً وضاقت الصدور وبلغ الاختناق الحلقوم جراء تلك الأعمال الجبانة الأليمة .. كما يجب أن تدرك تلك الفئة الضالة ومن يمولها أو يدعمها بأن للصبر حدود بعد تلك الأعمال المشينة المتلبسة بثوب التطرف الديني .. كما تفرض الضرورة الإرشارة هنا إلى أن اليمنيين يرفضون كل التجاوزات والانفلات في الشوارع اليمنية في كل محافظة لأننا جميعاً ضد الإرهاب والإرهابين الذين تحجرت قلوبهم وتبلدت أحاسيسهم وتجردوا من كل القيم الدينية والوطنية والاخلاقية بارتكابهم أشنع الجرائم في حق الإنسانية .. فاليمنيون وبدون استثناء يتوجعون من ضرب الوطن ووحدته الوطنية وسلمه الاجتماعي.

روسيا والدور التنويري

عبدالقدوس الخاشب

■ العلاقات التاريخية التي يرتبط بها الشعبان اليمني والروسي علاقات ضاربة بجذورها في عمق التاريخ المشترك ونتج عنها تحقيق الكثير من المنافع المشتركة للبلدين الصديقين على مختلف الأصعدة والمجالات.

وقد لعب الاتحاد السوفيتي حتى نهاية الألفية المنصرمة دوراً مهماً وبارزاً في مجال التأهيل والتدريب العسكري والمدني وبلغ عدد الخريجين من الاتحاد السوفيتي أكثر من ستين ألف كادر عادوا إلى اليمن وأسهموا بفعالية كبرى في مسيرة التنمية والبناء والأعمار .. وأصبح أولئك الخريجون يمثلون النواة الحقيقية لمسيرة النجاح اليمني في مواجهة التخلف والجهل والمرض الموروث من النظام الإمامي المتخلف.

كان الاتحاد السوفيتي يمنح اليمن أكثر من) ١٥٠٠ (مقعد دراسي مجاني سنوياً مثل ذلك العمود الفقري للنهوض بالحركة التنموية والتعليمية في بلادنا واستطاعت اليمن التغلب على مصاعب الجهل خلال سنوات قليلة .. فما هي إلا مرور أربع سنوات منذ بداية إرسال أول الدفع الدراسية حتى بدأت السنون ترفد المجتمع اليمني بمئات ومن ثم الآلاف من الخريجين في مختلف التخصصات العلمية.

وهكذا كان المشهد الرائع الذي لعب فيه الاتحاد السوفيتي الدور الرئيس في الحركة التنويرية ومحو الأمية والقضاء على الجهل بصورة فعالة تستحق منا الثناء والشكر والامتنان.

اليوم تواصل ذلك الدور البارز حكومة روسيا الاتحادية الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي وتقوم بأداء دور تنويري متجدد من خلال تخصيصها لأكثر من) ١١٠ (مقاعد مجانية هذا العام للطلبة اليمنيين منها) ٧ (مقاعد في مجال الطب و) ٧٣(مقعداً في مختلف المجالات التخصصية للبكالوريوس والماجستير و) ٣٠(مقعداً في مجال الدراسات العليا، وذلك عبر مجلس السلم والتضامن وجمعية الصداقة اليمنية - الروسية ووزارة التعليم العالي .. هذه الخطوة تعد خطوة مهمة ومتقدمة جداً خاصة إذا ما علمنا أن المنح الدراسية المجانية كانت قد توقفت تماماً عقب انهيار الاتحاد السوفيتي ولم تعد إلا بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الكرملين وبعد مرور ثلاث سنوات من توليه الحكم في روسيا .. وكانت المقاعد حينها (٤٠) مقعداً فقط والآن في العام ٢٠١٢م تضاعفت لثلاث مرات تلك المقاعد تقريباً، وستشهد الفترة القليلة القادمة مزيداً من نمو الاهتمام الروسي بإعادة النظر إلى جانب التأهيل والتدريب بحيث تكون روسيا الاتحادية الرائدة في هذا الجانب وتحافظ على مكانتها ودورها التنويري المتجدد في بلادنا .. مما يؤكد عمق العلاقات التاريخية والصداقة التي تربط الشعبين اليمني والروسي ومدى تنامي تلك العلاقات وعودتها إلى مستوى متقدم.

أحـــــــــزاب

د.عبدالواسع الحميري

تبـاً لأحزاب ترفض اللّعبة الدّيمقراطيّة في انتخابات قيـادات العمل الأكاديمي في الجامعـات اليمنيّة، وتمارس بدلا عن ذلك لعبة التقاسـم والصفقات.. ألم أقل لكم : نريد أحزاباً من أجل اليمن، لا يمناً من أجل الأحزاب..

×تساؤلات مُلحّة

رشيدة القيليَ

ما يجب ان ندركه هو: من يملك الشرعيه الحقيقية لحمل المشروع الوطني؟ وتحت أي أسس ومرجعيه؟ لأن هناك من الأفراد والقوى من تزكي نفسـها وتمنح نفسـها الشرعية والوطنية، وأنها حاملة للمشروع التغييري وحاملة للمشروع الوطني، وتتهم غيرها مـن القوى والجماعات والأفراد كما نلاحظ حتى في أحكامنا على الآخرين سواء أكانوا أفراداً أو جماعات، نتسـرع في كيل التهم وإصدار الأحكام.. ما هي أدوات التشـخيص التي نقيس بهـا؟ وعلى ماذا نبني أحكامنا؟

عـلاقـة قـديـمـة

محمد الوجيه

«كثير ما تلوح في القلـب احاديث كلما رايت الثلج يتساقط في غربتي الموحشة..ابحث عن شئ كطفل صغير افتقد لقطع العابه..اتجول لساعات في الطبيعه لكي اترقب سقوط الثلج واناجيه.. رذاذ الثلج المتساقطة يحكي لنا عن صدق الناس وطيبة قلوبهم..

بل إني أتأمل وجه الشـبه بينهم وبين حبات الثلج.. فهي نقيه بنقـاء أرواحهم وحنونة مثلهم.. فهناك أشـياء كثيرة جميلـة تتشـابه وتأخذ صفات من طباعهـم.. علاقتي مع الثلج قديمة.. فكلما شـعرت بالبرد حضنت حبيبات الثلج واستنشـقت عبيرها.. فكلما عرفنا الأشـياء الصادقة في حياتنـا تزداد جمالاً وبهاء وتجعلنـا أكثر تفاؤلاً.. كم أنت رائع أيها الثلج المتساقط لأنك تغسل كل الأحزان من حولي بلمسة حنانك.